

نظرة عامة على عملية صنع الدستور - جنوب إفريقيا



٤ صياغة الدستور

- أنشأ الدستور المؤقت - الذي سُنَّ من خلال عملية سمح بها الدستور القديم - حكومة مؤقتة أشرفت على الاستعدادات لانتخابات ديمقراطية لحكومة جديدة، وللجمعية الدستورية، والمحكمة الدستورية لديها مهمة التحقق من كون المبادئ الـ ٣٤ التي توافقوا عليها ممثلة في الدستور النهائي أم لا.
- شكَّلت لجنة من الخبراء الدستوريين لصياغة الدستور النهائي، مع عدد من اللجان الفرعية لمناقشة القضايا الفرعية المتصلة بمكونات الدستور. وقد كان من المهم الفصل بين اللجنة الدستورية العامة والمسؤولين عن المسائل الفرعية. اشترك في لجان الصياغة ممثلون من جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والدينية والعرقية.
- للتأكد من أن الدستور النهائي كان مخلصاً لمبادئه الحاكمة فقد أُرسِل إلى المحكمة الدستورية.
- طعنت جماعات عديدة في جوانب معينة من المسودة النهائية للدستور؛ على أساس أنها لا تتفق مع المبادئ التوجيهية الواردة في الدستور المؤقت.
- وقد أصدرت المحكمة قراراً من ٢٩٦ صفحة، قضت فيه أن تسعة جوانب من مسودة الدستور بالفعل لا تلبي المبادئ المرجوة.
- تحثَّم على الجمعية التأسيسية مراجعة هذه الجوانب، وتعديل المسودة الأولى للدستور التي قُدِّمت إلى المحكمة.

٥ عملية المصادقة



- يتعين اعتماد المشروع المعدل بأغلبية الثلثين في الجمعية، ودعم ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ فيما يتعلق بالأحكام التي تؤثر على الحكومة المؤقتة. وقد تمت الموافقة على الدستور المعدل، مع وجود صوت واحد فقط ضده، وأُعيد تقديمه إلى المحكمة الدستورية للتصديق عليه.
- عندما أُرسِلت مسودة الدستور مرة أخرى إلى المحكمة حازت على الموافقة بإجماع القضاة، ولذلك اعتمدها.
- وقَّع الرئيس نيلسون مانديلا على الدستور في ١٠ ديسمبر ١٩٩٦، وبدأ العمل به في ٤ فبراير ١٩٩٧.

٢ عملية صياغة الدستور ووضع الإطار



- بقي الدستور القديم لجنوب إفريقيا معمولاً به حتى أنهت المفاوضات نظام الفصل العنصري.
- وكانت الجهتان الفاعلتان الرئيسيتان في عملية التفاوض هما المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) والحزب الوطني (NP)، ولكن العديد من الجماعات السياسية الأخرى قد دخلت في عملية التفاوض لضمان مصداقية العملية وشمولها، وكونها معبرة عن السياسة التركيبية السكانية في جنوب إفريقيا.
- مثل المؤتمر الوطني الإفريقي جماعات المعارضة الرئيسية الأخرى لنظام الفصل العنصري والذي يحكمه الحزب الوطني.
- تأسس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في البداية في عام ١٩١٢م، كالمؤتمر الوطني الأصلي الجنوب إفريقي (SANNC)، من أجل زيادة حقوق السكان السود في جنوب إفريقيا.
- بدأت المفاوضات المتعددة الأطراف بالاتفاق على المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات، بما في ذلك بعض العناصر الرئيسية للدستور الجديد
- في ١٩٩١ أُسس «مؤتمر الديمقراطية من أجل جنوب إفريقيا» (كوديسا) لتسهيل المفاوضات بين مختلف الأطراف. وقد ضم المؤتمر أكثر من ١٩ حزباً و٤٠٠ مفاوض، بما في ذلك ممثلون عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وقد أنشأ المؤتمر مجموعات عمل للمفاوضين؛ وذلك لمعالجة التوصل إلى اتفاقات بشأن قضايا معينة، على سبيل المثال: إقامة حكومة مؤقتة، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ التعديلات الدستورية.
- أعدت الكوديسا اتفاق السلام الوطني (NPA)، الذي وقعه أطراف الاتفاقية، والذي التزموا فيه بإنهاء العنف السياسي، وخصوصاً خلال عملية التفاوض. وأنشئت أيضاً مكاتب للاتفاقية في مختلف المحافظات؛ وذلك من أجل الإشراف على العملية، والتعامل مع أي عنف سياسي ممكن.
- في ١٩٩٢ وقَّع المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني «مذكرة التفاهم»، وهي وثيقة للخطوط العريضة لخطة صياغة دستور جديد، وإقامة حكومة مؤقتة. وفي ١٩٩٣ م شكَّلت منتدى التفاوض المتعدد الأحزاب على أساس مذكرة التفاهم، مع طرفين رئيسيين في التفاوض هما: حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والحزب الوطني.
- كلَّف القضاة بضمان التوصل إلى التوافق الكافي في الآراء من جانب المفاوضين على المبادئ الحاكمة لمشروع المسودة.
- اتفقت الأطراف المتفاوضة على عمل مجلس دستوري منتخب، من شأنه التشاور مع الشعب على الدستور النهائي، كما اتفقوا أيضاً على ٣٤ مبدأ دستورياً، مهمتها تقديم التوجيهات بشأن محتوى الدستور الجديد.
- تضمنت الاتفاقية شكل الحكومة وهيكلها؛ من حماية مصالح الأقليات، وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات عامة مستقلة.
- أُدرج هذا الاتفاق في الدستور المؤقت، الذي صدَّق عليه منتدى التفاوض المتعدد الأحزاب.

١ الاتفاق على الحاجة إلى إصلاحات دستورية وعلى الإجراءات العملية



- إن ثبات النضال ضد الفصل العنصري وتكثيفه على المستويين الوطني والعالمي، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، أسفر عن عملية تسوية، وذلك عن طريق التفاوض بين الحكومة الأفريكانية والمعارضة المناهضة للفصل العنصري في الثمانينيات من القرن الماضي.

٣ المشاركة الشعبية والتثقيف المدني

ملحوظة: واحدة من الخطوات الأولى نحو المفاوضات الرسمية كانت رفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وغيره من المنظمات المناهضة للفصل العنصري، والإفراج عن زعيم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي نيلسون مانديلا في فبراير ١٩٩٠ بعد ٢٧ عاماً من السجن.

ملحوظة: جرت أول انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٩٤ في خضم عملية صياغة الدستور الجديد، وأصبح نيلسون مانديلا - مرشح المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) - أول رئيس لجنوب إفريقيا يُنتخب في انتخابات تمثيلية بالكامل.